



أخلاقيات البحث العلمي والمرافق الاجتماعية: سيروية البحث وجودة النتائج

المحكمة الابتدائية بالرشيدية نموذجا

Research Ethics and Social Institutions: The Research Process and the Quality of Findings, The Court of First Instance of Errachidia as a Case Study

هنا فاوزي Hana FAOUZI

طالبة باحثة بسلك الدكتوراه كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض مراكش

h.fauzi.ced@uca.ac.ma

د. فاطمة سحام Dr. Fatima SAHAM

أستاذة باحثة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض مراكش، المغرب

f.saham@uca.ac.ma

ملخص:

تعتبر المحكمة مؤسسة عمومية ذات طابع اجتماعي وضمن المرافق التي تتميز بخصوصيات عالية، تتجلى في تعاطيها لقضايا حساسة متنوعة، إضافة إلى عملها المباشر مع فئات هشة من المجتمع كالنساء، الأطفال والأقليات الثقافية... يواجه البحث العلمي عادة مجموعة من التحديات التي تؤثر على سيرورته بشكل عام، من بين هاته التحديات تبرز معضلة الأخلاقيات التي طالما كانت محددا لجودة البحث العلمي وعنوانا لمصادقية الباحث الأكاديمي، الذي يبصم على مسؤوليته العلمية انطلاقا من استحضار القيم الأخلاقية في جميع مراحل بحثه. كل هذا وذاك من شأنه أن يعيق سيرورة البحث، خصوصا إذا كان مكان إجراء البحث الميداني هو مرفق عمومي ذو سمة اجتماعية حساسة مثل المحاكم، حيث يكون الباحث مطالبا بالالتزام بأخلاقيات البحث العلمي وخلق توازن بين المبادئ الأخلاقية للبحث العلمي وما تفرضه طبيعة العينة المستهدفة من الدراسة الميدانية. فإلى أي حد استطاع الباحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية الحفاظ على أخلاقيات البحث العلمي لتجويد الدراسة الأكاديمية، خاصة في المرافق الاجتماعية؟ للإجابة عن سؤال البحث اشتغلنا ميدانيا بالاعتماد على تقنية الاستمارة على عينة من موظفي هيئة كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بالرشيدية.

كلمات مفتاحية: أخلاقيات، البحث العلمي، المرفق الاجتماعي، المحكمة الابتدائية، جودة النتائج.





Abstract

The court is a public institution with a pronounced social dimension, classified among facilities characterized by a high degree of specificity. This distinct nature is evident in the way of handling sensitive and diverse cases, as well as the process of directing engagement with vulnerable social groups, such as women, children, and cultural minorities. Scientific research, in general, encounters numerous challenges that impact its trajectory, among which ethical considerations stand out as a critical issue. These considerations have long served as a benchmark for research quality and an indicator of the academic researcher's credibility. Upholding ethical standards throughout all stages of research is a fundamental responsibility of scholars, reflecting their commitment to scientific integrity. However, these factors can also pose obstacles to the research process, particularly when the fieldwork is conducted within a public facility of a socially sensitive nature, such as courts. In such contexts, researchers must rigorously adhere to ethical research principles while striking a delicate balance between ethical obligations and the specific requirement of the targeted study sample. This raises a key question: to what extent can researchers in social and human sciences uphold ethical research standards to enhance the quality of academic studies, particularly in social institutions? To address this question, a field study was conducted using a questionnaire-based survey administered to a sample of court clerks at the First Instance Court of Errachidia.

Keywords: Ethics, scientific research, social institutions, the court of first instance, accuracy of results.

مقدمة:

يهدف البحث العلمي إلى تحقيق الدقة المنهجية والتحليلية، بوصفهما من المعايير التي تميز الدراسات والأبحاث الأكاديمية التي تتخذ أشكالاً متعددة ومتنوعة كالمختبرات العلمية، مكاتب الدراسات والأبحاث، الدراسات الجماعية والفردية... إلخ، وعليه تتبني أخلاقيات البحث العلمي على ضرورة التزام الباحث أثناء بحثه الميداني بمختلف أشكاله (الملاحظة - المقابلة - الاستمارة) بالروح العلمية (محمد، 2023).

باتت الضرورة العلمية تفرض نفسها بشكل كبير في الأوساط الأكاديمية، بهدف تحقيق النجاعة الاجتماعية والنجاعة العلمية، بمعنى الكشف عن المشكل المطروح كأساس لبناء إشكالية الدراسة. وأن تبني هذه المفارقة العلمية والمعرفية بالطريقة المحددة علمياً في النصوص المؤسسة للخطاب العلمي (على سبيل المثال لدى بينوا كوتيي)





Benoit Gauthier، وعليه يمكن القول بأن بناء الاشكالية بطريقة رصينة وجيدة من بين خصائص البحث العلمي (Gauthier, 2009).

لا تقف مهمة الباحث عند حد بناء الإشكالية والفرضيات نظريا، بل تتعداه إلى فحص طبيعة ومكانة النظرية في المعرفة السوسيولوجية. لذلك وجب التمييز بين الخطاب العلمي أحادي المستوى، الذي ليس له أساس تجريبي مباشر (الرياضيات، المنطق، الفيزياء النظرية، الفلسفة، إلخ)، والخطاب العلمي ذو المستويين أو المزدوج والذي يربط باستمرار بين النظريات والمادة التجريبية (علوم الحياة والمادة، والعلوم الإنسانية والاجتماعية) (Lahire, 2018) إن للبحث العلمي دورا كبيرا في تطور المجتمعات الإنسانية ووعي الانسان بمكانته ودوره في الحياة، ويسعى قدر الإمكان إلى تدبيرها بشكل يسمح له باحترام المبادئ الإنسانية والأخلاق الكونية. وعليه يظل دور الباحث مهما لفهم وتفسير التناقضات التي ينطوي عليها الواقع الاجتماعي (المؤسسات والمرافق الاجتماعية، التنظيمات المهنية، التمثلات الثقافية والتمظهرات الاجتماعية...).

بتعدد المواضيع وتعدد بنيتها التركيبية، يبقى الشرط الأساسي لفهما وتفسيرها هو اختيار المنهج الأكثر نجاعة وفعالية لرصد سيورتها وتحقيقها الزمني. هذه المسألة تتطلب تمكن الباحث من الأطر المعرفية والتحليلية نظريا، مع إخضاع قراءاته البيبليوغرافية للنقد والتمحيص، بهدف بناء معرفة علمية تحترم الشروط والمعايير المتفق عليها.

رغم تعدد المقاربات الميتودولوجية في العلوم الاجتماعية والانسانية حيث تقاس جودة البحث الميداني بالنتائج المحصل عليها (الجوفي، 2013)، والتي تشترط على الباحث تتبع مراحل معينة من البحث العلمي لأن مهمته لا تتمثل في إعادة إنتاج المعرفة، بل في إثرائها وتنمية تطبيقاتها (دويدري، 2000). إلا أن الباحث مطالب بالالتزام بأخلاقيات البحث العلمي كونها من مؤشرات جودة البحث العلمي ((YOKUŞ & AKDAĞ, 2019)، خاصة حينما يتعلق الأمر ببحث علمي ميداني داخل المرافق الاجتماعية التي تضم فئات ذات خصوصيات اجتماعية محددة (فتوح، 2021)؛ مثال على ذلك المحكمة كمؤسسة إدارية ذات طابع اجتماعي يلجها المواطن لقضاء مآربه في سياق مركب مرتبط بالمجتمع المغربي.

وعليه نطرح السؤال التالي: إلى أي حد استطاع الباحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية الحفاظ على أخلاقيات البحث العلمي لتجويد الدراسة الأكاديمية خاصة في المرافق الاجتماعية؟





ينبثق من هذا السؤال الإشكالي سؤالان أساسيان:

1- كيف تساهم أخلاقيات البحث العلمي في تجويد نتائج الدراسة داخل المرافق الاجتماعية؟ المحكمة الابتدائية بالرشيدية نموذجا.

2- هل تسمح طبيعة الفئات الاجتماعية التي تضمها المحكمة الابتدائية بالرشيدية (كمواضيع للدراسة) للباحث الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي؟

الفرضية العامة: أفترض أن العلوم الاجتماعية تواجه صعوبات كثيرة لتحقيق أخلاقيات البحث العلمي وتجويد نتائجها خصوصا داخل المرافق الاجتماعية.

الفرضيات الفرعية:

1- تمكن الباحث من أدبيات تخصصه يساهم في تجويد نتائج أبحاثه في المرافق الاجتماعية.

2- خصوصية المواضيع التي تشتغل عليها العلوم الاجتماعية تصعب بشكل كبير من التزام الباحث بأخلاقيات البحث العلمي.

أهداف البحث:

تتميز الدراسة بكونها تتطرق لموضوع حيوي متعلق بمرفق حساس يتطلب فيه استحضار وتطبيق أخلاقيات البحث العلمي في سياق اجتماعي مركب ومع فئة اجتماعية ذات خصوصيات متنوعة تتمثل في المرتفقين اللذين يلجون المحكمة الابتدائية بالرشيدية باعتبارهم الحلقة الأضعف والأهم داخل المؤسسة. بذلك يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تجويد نتائج الدراسة الأكاديمية داخل المرفق ذي الطابع الاجتماعي بواسطة تعزيز أخلاقيات البحث العلمي.
- الإلمام بتركيبة وخصوصيات شريحة المرتفقين بالمحكمة الابتدائية بالرشيدية بهدف إنجاح البحث العلمي.





1. الإطار النظري

1.1 مفهوم الأخلاق والأخلاقيات

تعتبر الأخلاق جزءاً أساسياً من الثقافة الإنسانية وقيمة كونية تميز المجموعات البشرية، لكنها تختلف حسب السياقات والخصوصيات الثقافية فضلاً عن تدخل العوامل التاريخية، الثقافية والدينية. بحيث تتجلى أهميتها في توجيه سلوك الفرد ومواقفته بغاية الاندماج والتكيف مع الايقاعات المتطورة التي تفرضها الحياة الحديثة، موفرة إطاراً مرجعياً لاتخاذ القرارات وتقييم الأفعال ناهيك عن تعزيز التنمية الشاملة من خلال معالجة القضايا المختلفة من منظور قيمي.

باتت الأخلاق تشكل أساس المجموعات البشرية وقيمة رمزية تحتكم إليها المؤسسات الرسمية لتوحيد وتنظيم سلوكيات الفرد، وعليه يمكن القول بأن الأخلاق كقيمة إنسانية توجد في مفترق الطرق بين مجموعة من المفاهيم التركيبية المبنية على أساس خصوصيات مختلفة، منها الثقافة والاعتراف والهوية والحرية... إلخ، بمعنى آخر أن الأخلاق نسبية تختلف بتباين خصوصيات المجتمع وأفراده ومجموعاته، فبدأنا نتحدث عن الأخلاق الدينية والمدنية والإنسانية والثقافية والعلمية الأكاديمية، هذه الأخيرة ليست فطرية في الإنسان، بل تحتكم إلى التكوين الرزين والمستمر والخبرة الأكاديمية واكتساب شروط المعرفة العلمية والتجارب العلمية الميدانية... إلخ.

مع نضوج العقل البشري وتطوره، وتراكم المعرفة الإنسانية بالتجربة والتأمل، ومع تزايد متطلبات الإنسان واحتياجاته في شتى المجالات، لم تعد المعرفة التقليدية بنوعها، الحسية التجريبية والفلسفية والتأملية، بقادرتين على سبر أغوار الطبيعة والمجتمع أو الإجابة الشافية على كثير من التساؤلات التي بدأت تطرح أمام الإنسان مع ازدياد احتكاكه بالواقع. فجاءت المعرفة العلمية المرتكزة على التفكير والبحث العلمي لتواكب هذه التحولات وتجب عن العديد من التساؤلات. كل ذلك، بفضل المارد العملاق، الذي امتطاه الإنسان، ولا يدري إلى أين ينتهي به المطاف، إنه العلم، أمل وخير في بدايته وخوف وترقب من نتائجه (أبراش، 2009).

رغم تضارب الأطروحات النظرية والمعرفية التي ميزت المسارات العلمية المختلفة، إلا أن هناك نصوصاً علمية تتفق على مبدئية العلم وخصوصياته المنهجية، التي يمكن من خلالها تطبيق وتفعيل الروح العلمية ومستجداتها من





قبل النخبة الأكاديمية سواء على شكل المختبرات الجامعية أو الدراسات الميدانية المشتركة أو مكاتب الدراسات والأبحاث. وعليه، فلتحقيق أخلاقيات البحث العلمي شروط متعددة: منها الشروط العلمية، التي تحيل بشكل كبير على مدى تمكن الباحث من الضبط النظري للخلفيات الميتودولوجية والمعرفية التي تميز تخصصه عن باقي التخصصات الأخرى. إلى جانب ذلك هناك شروط أخرى منها تمويل البحوث العلمية والأكاديمية، لأن الباحث لا يمكن أن يقوم ببحث علمي رصين، بدون تمويل مادي، خصوصا أن مختلف الشروط التي اتفق عليها العلماء والباحثون ترتبط بالماديات "برنامج نقيغ المعطيات الرقمية -الولوج السلس إلى المواقع العلمية غير المتاحة - التثقل لجمع المعطيات الميدانية... إلخ".

يمكن القول بأن لأخلاقيات البحث العلمي عدة شروط، منها ما يرتبط بالباحث، بحيث يجب عليه أن يكون متمرنا ومتمرسا في الأبحاث الميدانية، واحتكاكه بالتجارب البحثية المتنوعة، التي ستتيح له إمكانية اكتساب شروط المعرفة العلمية وهي على الشكل التالي: الابتعاد عن الأفكار الجاهزة والمسبقة، لأنها تشكل عائقا أمام المعرفة العلمية، ولا تسمح للباحث بتقديم تفسيرات علمية جديدة، التكميم الذي ينص على ضرورة اقحام النزعة الإحصائية في التحليلات والتفسيرات الاجتماعية، التعميم الذي يسعى إلى استخلاص الاستنتاجات والقدرة على تطبيقها على أرض الواقع، ثم تحقيق الموضوعية والحياد الأكسيولوجي أو القيمي بتعبير ماكس فيبر (قريمس، 2023).

وعلى هذا الأساس نص الميثاق الأوروبي للباحثين على ما يلي "يجب على الباحثين الالتزام بالممارسات الأخلاقية المعترف بها والمبادئ الأخلاقية الأساسية في تخصصاتهم، وكذلك بالمعايير الأخلاقية التي تدعمها مختلف مدونات الأخلاقيات الوطنية أو القطاعية أو المؤسساتية (Vassy & Keller, 2008). بالتالي فإن الهدف الأساسي من تقنين الحق العلمي، هو خلق بروتوكولات منهجية وعلمية معترف بها، تحدها الجماعة العلمية عن طريق وضع مجموعة من المبادئ العلمية ذات طابع أخلاقي.

بموازاة ذلك، تنص الأبحاث الأكاديمية سواء الفردية (أطروحة الدكتوراه، رسائل الماجستير) أو التي تنجز تحت إشراف المختبرات العلمية الجامعية، على ضرورة الالتزام بأخلاقيات العلم كما حددتها الجماعة العلمية، سواء من حيث القواعد المنهجية أو الطرق التي يسلكها الباحث من أجل الوصول إلى النتائج والخلاصات البحثية. فضلا عن ذلك وفي سياق تزايد إضفاء الطابع المؤسساتي على المبادئ الأخلاقية المتعلقة بالبحث العلمي، تفرض الحاجة





إلى توضيح مفاهيمي بين أخلاقيات البحث العلمي والنزاهة العلمية والمسؤولية الاجتماعية. ويتمثل التحدي في تعريف كل من هذه المجالات الثلاثة واقتراح طريقة للجمع بينها، وهو الجمع الذي يجب أن يميز أيضا بين القضايا الأخلاقية والمعارية والسياسية. بالتالي يمكن وصف أخلاقيات البحث العلمي كنهج تأملي لقيم وأهداف البحث العلمي، بينما النزاهة العلمية كنهج معياري يهدف إلى توفير إطار للممارسات الجيدة للمجتمع من خلال وضع المعايير والمبادئ، والمسؤولية الاجتماعية للعلوم كنهج سياسي يهدف إلى فهم السياق وتوقع نتائج العلم في وعي بطبيعته المتورطة (Coutellec, 2019).

لهذا، فإن الهدف الأساسي الذي يحكم العلم بصفة عامة هو تحقيق المعرفة الموضوعية والالتزام بالحيادية كمبدأ جذري يشكل مسار تشييد البناءات المعرفية، هذه الأخيرة تتم عبر طريقتين: الأولى عن طريق التراكم العلمي المبني على النقد البناء واستنتاج محتويات النصوص والكتب بهدف الابداع والابتكار العلمي سواء على مستوى المفاهيم أو المناهج أو طريقة تحليل المعطيات والمعلومات.

هذه الاجتهادات تشجعها الجماعات العلمية خصوصا في مجال العلوم الاجتماعية، شريطة الالتزام كما سبق أن ذكر بمعايير الحياة العلمية. أما الطريقة الثانية فتبورت على شكل القطاعات العلمية والمعرفية، هذا النمط من البناء المعرفي يستدعي ضرورة توفر شرط الخبرة العلمية والأكاديمية التي توازي بين النزاهة وتحمل مسؤولية المعرفة والعلم، كسبيل لتقدم المجتمعات وإعادة التفكير في منظومة تشكلها ومكوناتها ورهاناتها في شتى المجالات والميادين.

2.1 الجماعة العلمية وأخلاقيات البحث العلمي

تشكل الجماعات العلمية شبكات فكرية يتوافر فيها حد أدنى من المأسسة والاستقلالية والسلطة، وتجمع هذه الجماعة في يدها سلطات عدة، منها منح القروض أو التوظيف واختيار البحوث الواعدة ونشر النتائج وتعميمها، والتحكم بالمجلات المرموقة وجمع الألقاب والجوائز والمناصب الرفيعة (مارتان، 2017).

يبدو منذ الوهلة الأولى، أن دور الجماعة العلمية كشبكة معرفية وفكرية يتمثل أساسا في تقييم الأبحاث والدراسات والنظريات التي أنتجت في إطار العلوم الاجتماعية والإنسانية، وتختلف المعايير التي تحكم إليها الجماعة العلمية من تخصص إلى آخر، وعلى هذه الشبكات الفكرية أن تكون مبدعة ومحيدة وتضع ضمن أولوياتها المعرفة وشروط





بنائها، هذا الرهان محفوف بإكراهات تتجاوز قدرة العضو الواحد، بل إن التحقيق الفعلي للتقييم الفعال والمسؤول للأطر النظرية والمعرفية يستدعي آراء متعددة ومنسجمة، تتفق على الانسجام المنطقي كميّار من معايير الكتابة العلمية.

وعلى مدى العقود القليلة الماضية، كانت الكتابة العلمية أداة للإقناع موضوع أبحاث علماء الاجتماع والعلوم والفلسفة واللغويين وغيرهم. وعليه فالخطاب العلمي جدلي، هدفه إقناع المجتمع العلمي بقبول المعرفة الجديدة، يمكن أن تجد هذه المعرفة بعد ذلك مكانها في مخزون المعرفة العلمية لقاعة البيانات التي تجمع الأدلة التي يوجد عليها إجماع داخل مجتمع تخصصي محدد (Livnat, 2006).

كذلك، يمكن للعلوم الاجتماعية أن تنتج آثارا نقدية من خلال تسليط الضوء على الظواهر الاجتماعية التي ينبغي أن تستحق اهتماما سياسيا أكبر، أو من خلال لفت الانتباه إلى البعد الإشكالي العميق للقضايا (Renault, 2021). هذه المنطلقات العلمية تنبني على أساس تحقيق النجاعة الاجتماعية والعلمية، بمعنى أي بحث ميداني بدون أن يراعي هذين الهدفين، يبقى بدون قيمة علمية، سيبقى في الرفوف دون أن يقدم لنا إضافة علمية نوعية في مجال المعرفة العلمية والعلوم الاجتماعية والإنسانية على وجه التحديد.

3.1 مفهوم البحث العلمي وواقع أخلاقيات البحث العلمي بين الماضي والحاضر

يحيل مفهوم البحث العلمي على تلك العملية المنظمة التي يقوم بها الباحث لتقصي الحقائق ومعرفة خبايا موضوع معين، باتباع مراحل مضبوطة، بغية الحصول على نتائج تجيب على أهداف البحث والاشكالية التي انطلق منها (بوقريط، 2024)، وعلى هذا الأساس يعتبر البحث العلمي بمثابة وسيلة لمساعدة المجتمع على معرفة وفهم ظواهر معينة تهمه، عن طريق الاستقصاء في مكوناتها وأبعادها، بطريقة مبنية على أساس معايير الروح العلمية، ويظل الهدف الأساسي من العلم ومحتوياته المعرفية هو تحقيق التنمية في مجالات مختلفة عبر فهم وتفسير حيثيات المجتمع ومكوناته وأبعاده وخلفياته الأيديولوجية، السياسية، الثقافية والاقتصادية... إلخ.

كما عرفت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة البحث العلمي أنه قيام الإنسان بنشاط استقصائي في إطار محاولات منظمة لفهم ظواهر قابلة للملاحظة، والتعمق في جميع تجلياتها وفق نسق معين وباحترام منهجية مضبوطة





ومعايير علمية محكمة بهدف تطوير المعرفة العلمية والنهوض بجميع جوانب الحياة المجتمعية (بورقبة و حصباية، 2020).

علاوة على ذلك، يمكن القول بأن عصرنا الراهن يعرف الشتات على مستوى المعطيات والمعلومات النظرية والمعرفية، لكن رغم هذه الوفرة المعرفية والعلمية، يبقى الهاجس الذي يحكم الباحث هو إعادة بناء وصياغة هذه المعارف وفق ما يخدم متطلبات الحياة العلمية، عبر الالتزام بشروطها ومبادئها. من خلال قراءتنا النظرية تبين لنا بأن جل الأعمال العلمية تعتمد على تحليل البيانات الضخمة les Big Data بوصفها عملية جمع وفحص وإدارة ومعالجة واستغلال مجموعات هائلة من البيانات من مصادر مختلفة (Leonelli, 2019).

يتعدى دور البحث العلمي مجال إنتاج المعرفة إلى التأثير على المجتمعات والأفراد بهدف تحسين جودة الحياة. ومن أجل ذلك يجب استحضار مجموعة من الضوابط التي توطر البحث العلمي وتأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الدراسات الأكاديمية والمعرفية، كما يحيل على مختلف مبادئ ومعايير أخلاقيات البحث العلمي، التي تعد بدورها معياراً أساسياً لنزاهة الباحث ومقياساً لتقييم جودة البحث وفعاليته. كما أنها مفتاح لتطوير المعرفة في إطار الأبحاث العلمية في مختلف المجالات والميادين.

ارتأى بعض الباحثين أن الأخلاقيات في البحث العلمي تنقسم إلى شقين (فواز، 2018): الشق الأول المتعلق بمرحلة قبل كتابة البحث العلمي والشق الثاني الذي يرافق كتابة البحث العلمي. يتعلق الشق الأول بالتأهيل العلمي والتخصص لدى الباحث كعنصرين أساسيين يستحسن توفرهما لدى الباحث كي يكون ملماً بموضوع بحثه وبمختلف المهارات اللازمة للانغماس بالبحث، كالقدرة على النزول للعمل الميداني، حب الاستطلاع، القدرة على التحليل، استعمال المنطق الاستنتاجي بالبحث... إلخ (دويدري، 2000) دون الخوف من دخول متاهة المعرفة لكن المساهمة كباحث علمي في تطوير المعرفة والعلوم.

يسلط الشق الثاني الضوء على الأخلاقيات التي تتزامن مع مرحلة كتابة البحث ويشترط توفرها في الباحث العلمي سواء أكان ذلك في مرحلة القراءة أو البحث الميداني مع الفئة المستهدفة والتعامل مع نتائج البحث كتخزين المعلومات، تصميم الاستبيان وتنفيذه، تحليل النتائج (فواز، 2018)... إلخ.





من بين الأخلاقيات الواجب توفرها في الباحث على سبيل الذكر لا الحصر هناك النزاهة العلمية، الابتكار، الحياد، الأمانة العلمية، الصدق، احترام حقوق المشاركين، المسؤولية، الموضوعية والتجرد...إلخ. فقد تطورت أخلاقيات البحث العلمي بتطور العلم والعلوم، فبعدما كانت تقليد علميا وعرفا أكاديميا أضحت في كثير من المؤسسات العلمية تنظيما قانونيا يحمي كل من الباحثين من الانتهاكات كالتزوير والنصب والانهياز...إلخ.

كما مكن بروز الذكاء الاصطناعي من إحداث طفرة نوعية في منهجيات البحث العلمي ويمكن الباحث من توسيع مهاراته التقنية في البحث والاستعانة بتطبيقات حديثة لإنجاز المهام البحثية. كما أتاح له إمكانية جمع وتحليل بيانات ضخمة بدقة متناهية وفي زمن وجيز، ما ساعد في الرفع من وثيرة التعلم وإنتاج بحوث ذات جودة عالية في كثير من الأحيان (زهران، 2024). في حين ساهمت البرامج الرقمية في الحد من السرقة العلمية التي كانت صعبة الرصد فيما مضى، وأسست اللجان العلمية لأخلاقيات البحث داخل بعض الجامعات لتتبع سلوك الباحثين ومحاسبة كل من خالف مبادئ وأخلاقيات المعرفة العلمية.

2. تحليل نتائج الدراسة الميدانية

1.2 منهجية البحث

إن مقارنة موضوع أخلاقيات البحث العلمي في سياق العلوم الاجتماعية والإنسانية بصفة عامة، خصوصا داخل المحكمة الابتدائية بالرشيدية فرضت علينا ضرورة اعتماد منهجية معينة، والتي ساعدتنا بشكل كبير في التعرف على آراء ومواقف المبحوثين الذين ينتمون إلى هذه المؤسسة خصوصا المشرفين منهم على التداريب الميدانية التي تستهدف تطوير وثيرة البحوث الميدانية. استهدفت الدراسة الموظفين العاملين بالمحكمة الابتدائية بالرشيدية خاصة منهم الأطر المنتدبين القضائيين بها، كونهم المشرفين على الشعب والمؤهلين عمليا لاستقبال الباحثين الميدانيين. في هذا الإطار تم اختيار عينة من 38 موظفاً وموظفة بطريقة الاختيار العشوائي عن طريق الملاءمة والسهولة في الوصول. وعليه استندنا على تقنية الاستمارة التي تضمنت مجموعة من المتغيرات والأسئلة المغلقة، بهدف ربط العلاقات السببية وتبيان العوامل المحفزة للبحث العلمي فضلا عن الاكراهات والصعوبات التي تواجه الباحث أثناء بحوثه الميدانية.





نسعى من اعتماد تقنية الاستمارة إلى تقديم تفسير علمي لهذه المعطيات الرقمية المرمزة في برنامج SPSS، وليس فقط قراءتها وصفيًا أو احصائيًا، بل بهدف فهم هذا الموضوع في ظل سياق مجتمعنا وخصوصًا داخل التنظيمات والمؤسسات التي تنسم بالصرامة القانونية في تعاملها مع القضايا التي تخص الإنسان والمجتمع بصفة عامة. بناءً على ما سبق يمكن القول بأن تقنية الاستمارة تدخل تحت ضلة المنهج الكمي، القائم على لغة الأرقام والاحصائيات الرسمية، والتي تتم على شكل قاعدة البيانات والأرشفات الكمية، كما أن هذا النمط من المنهج ينبني على خلفيات العلوم الحقة القائمة على فكرة القوانين التنظيمية والتي تتحكم في حركية ودينامية المجتمعات والتفاعلات الاجتماعية والإنسانية.

2.2 وصف متغيرات الدراسة

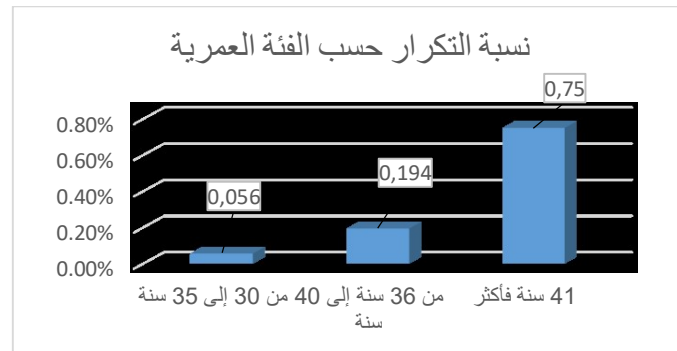
تطرقنا من خلال الدراسة الميدانية إلى مجموعة من المتغيرات التي قد تسهم في تقديم رؤية شاملة لموضوع البحث وكيفية تأثير أخلاقيات البحث العلمي على سيرورته وجودة نتائجه. تضمنت على سبيل المثال لا الحصر متغير المستوى الدراسي لدى العينة المستهدفة بالبحث وسنوات الخبرة التي راكمتها أطر كتابة الضبط داخل المحاكم.

الجدول رقم 1: توزيع عينة البحث حسب متغير الفئة العمرية:

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية
من 30 إلى 35 سنة	02	5,60%
من 36 سنة إلى 40 سنة	07	19,40%
41 سنة فأكثر	27	75%
المجموع	36	100%

المصدر: البحث الميداني.



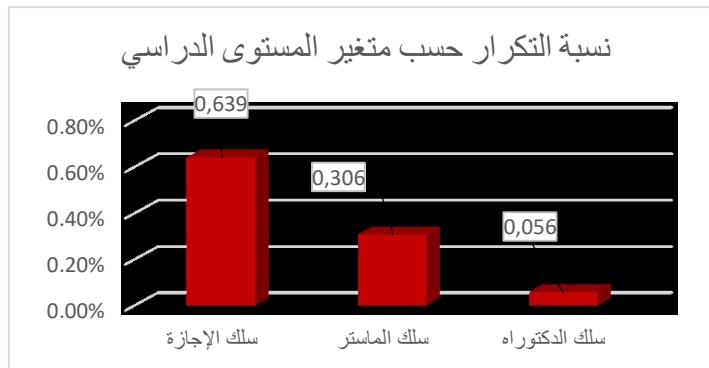


يبين الجدول والرسم البياني أعلاه نسبة وعدد المبحوثين حسب متغير الفئة العمرية، بحيث نجد نسبة الفئة التي يتراوح أعمارها ما بين 30 إلى 35 سنة تعادل 5,60%، بينما لا تتجاوز نسبة الفئة العمرية التي ينحصر عمرها ما بين 36 إلى 40 سنة 19,40%، فضلا عن ذلك، نجد نسبة المبحوثين الذين يفوق عمرهم 41 سنة فما فوق يعادلون نسبة 75%.

الجدول رقم 2: توزيع عينة البحث حسب متغير المستوى الدراسي

المستوى الدراسي	التكرار	النسبة المئوية
سلك الإجازة	23	63,90%
سلك الماستر	11	30,60%
سلك الدكتوراه	02	5,60%
المجموع	36	100%

المصدر: البحث الميداني.



يوضح الجدول والرسم البياني أعلاه نسبة وعدد المبحوثين حسب متغير المستوى الدراسي، إذ نجد هيمنة نسبة المبحوثين الذين لا يتجاوز مستواهم الدراسي سلك الإجازة بنسبة تقدر ب 63,90%، بينما الذين لديهم سلك الماستر فنسبتهم تقدر ب 30,60%، في حين لا تتجاوز نسبة الذين لديهم مستوى الدكتوراه (بين مسجل وحاصل عليها) نسبة 5,60%.

الجدول رقم 3: توزيع عينة البحث حسب متغير سنوات الخبرة في العمل القضائي:

سنوات الخبرة في العمل القضائي	التكرار	النسبة المئوية
من سنة إلى خمس سنوات	1	2,80%
من ست سنوات إلى عشر سنوات	5	13,90%
إحدى عشر فما فوق	30	83,30%
المجموع	36	100%

المصدر: البحث الميداني.

يوضح الجدول أعلاه نسبة وعدد المبحوثين حسب خبرتهم الميدانية في مجال العمل القضائي داخل المحاكم، بحيث نجد نسبة 2,80% خبرتها تتراوح بين سنة إلى خمس سنوات، ثم نسبة 13,90% من المبحوثين الذين تتراوح خبرتهم الميدانية ما بين ست سنوات إلى عشر سنوات، في حين نجد نسبة كبيرة من عينة البحث تفوق إحدى عشر في العمل القضائي. من خلال قراءتنا الوصفية للمعطيات الميدانية، يتبين لنا بأن لهذه الخبرة الميدانية دورا كبيرا

في الإشراف على البحوث والدراسات التي تقام داخل المحكمة الابتدائية بالرشيدية، خصوصا تلك الأبحاث التي تستهدف القضايا التي لها صلة وطيدة بالعمل القضائي مثل العنف الجسدي، المادي، المخالفات، الطلاق والتطليق... إلخ.

الجدول رقم 4: إطار عينة البحث داخل المحكمة الابتدائية بالرشيدية:

النسبة المئوية	التكرار	مهنة المبحوثين داخل المحكمة
91,70%	33	منتدب قضائي
5,60%	2	محضر قضائي
2,80%	1	كاتب الضبط
100%	36	المجموع

المصدر: البحث الميداني

يوضح الجدول أعلاه نسبة وعدد المبحوثين حسب إطارهم، بحيث تكونت العينة المستهدفة من 91,70% من المنتدبين القضائيين، في حين تمثل نسبة المحررين القضائيين نسبة 5,60%، فضلا عن ذلك نجد نسبة 2,80% من كتاب الضبط ضمن العينة المستهدفة داخل المحكمة الابتدائية بالرشيدية. بناء على وصفنا لهذه المعطيات الإحصائية، يمكن القول بأن تنوع الأطر التي تشرف على الباحثين يساهم بشكل كبير في إغناء الآراء والمواقف خصوصا حينما يتعلق الأمر بالقضايا التي تخص فئة المرتفقين كموضوع للدراسة والبحث والتقصي العلمي.

3.2 تحليل ومناقشة نتائج البحث

❖ أخلاقيات البحث الميداني ودورها في تجويد نتائج الدراسات الميدانية داخل المحكمة الابتدائية بالرشيدية

يتطلب العمل العلمي ضرورة تبني المبادئ والمعايير المعرفية المتعارف عليها من قبل الجماعات العلمية، ويبدو أن تطبيق شروط المعرفة العلمية، ليس بالسهل خصوصا حينما يتعلق الأمر ببعض التنظيمات والمؤسسات ذات طابع خاص مثل المحاكم، لهذا توصلنا من خلال بحثنا الميداني المنجز داخل المحكمة الابتدائية بالرشيدية إلى كون هذه الأخيرة أنجز فيها عدد قليل من الأبحاث العلمية، والتي تعادل نسبة 58,30%، في المقابل أكدت نسبة



38,90% من عينة البحث أن هذه المحكمة كتنظيم اجتماعي عرفت عددا متوسطا من الأبحاث العلمية.

بناء على هذه القراءة الوصفية يتبين لنا، أن المحاكم بصفة عامة، والمحكمة الابتدائية بالرشيدية على وجه التحديد، عرفت ضعفا على مستوى الدراسات والأبحاث، وهذا راجع بالأساس إلى طبيعة هذه التنظيمات، التي تتميز بخصوصية الولوج إليها فضلا عن صعوبة الحصول على قاعدة البيانات والمعطيات الرقمية. كما أن الأمر يحتاج إلى إجراءات قانونية مثل الحصول على ترخيص البحث الميداني ثم الاتفاق الضمني بين الباحث والمحكمة على زيارتها كمجال للدراسة والبحث، مع تحديد الوقت المناسب من أجل استجواب المبحوثين.

إلى جانب هذه التعقيدات الميدانية التي ترتبط بالأبحاث والدراسات الاجتماعية، يمكن القول بأن صعوبة الأبحاث في العلوم الإنسانية ترتبط بشكل كبير بخصوصيات الظاهرة الاجتماعية، التي لا تقف عند حد تعقدها، بل أيضا متعددة الأبعاد والاتجاهات. بمعنى آخر أن التفسير العلمي والفهم الدقيق للظواهر الاجتماعية والأفعال الإنسانية تستدعي ضرورة الانفتاح على باقي التخصصات المجاورة من أجل إعطاء قراءة تحليلية غنية.

وعليه تبقى مسؤولية التحقيق الفعلي لشروط المعرفة العلمية، رهانا مجتمعا تتداخل فيه مجموعة من الإجراءات التربوية والأخلاقية والمهنية فضلا عن المؤسساتية، هذه المسؤولية العلمية تلقى على عاتق النخبة التي تؤمن بالنقد البناء وتسعى إلى ترسيخ تقاليد البحث العلمي عبر الإشراف الجيد والمصاحبة العلمية المرموقة. كما يجب أن يكون المشرف على البحوث شخصا يتسم بالنزاهة العلمية، الشفافية، الصرامة والحرص الدائم على تطبيق شروط البحوث العلمية.

بناء عليه ومن خلال بحثنا الميداني توصلنا إلى أن هناك نسبة 80,60% من المشرفين على البحوث داخل المحكمة الابتدائية بالرشيدية. لهذه النسبة دلالة ومعنى خصوصا حينما يتعلق الأمر بالقضايا الاجتماعية، وعليه يمكن القول بأن هذا الإشراف يساعد المحكمة كمؤسسة اجتماعية على التعامل مع القضايا الحساسة التي تتعلق بالفئات الاجتماعية المعرضة للهشاشة الاجتماعية مثل (الطلاق - العنف الجسدي - العنف المادي - الجريمة بدرجاتها...).





تثير هذه الظواهر انتباه الباحثين والعلماء في مختلف التخصصات والميادين سواء من منظور علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي أو النصوص القانونية... إلخ. وبالرجوع إلى بعض النصوص المؤسسة للخطاب العلمي، رغم كون السياق يختلف، نجد في سنة 1992، أن الأكاديمية الأمريكية للعلوم نشرت تقريراً بعنوان "العلم المسؤول، ضمان نزاهة عملية البحث" والذي كان من المفترض أن يكون تقريراً أساسياً للتفكير في مفهوم النزاهة العلمية. منذ البداية يشير التقرير إلى أن أداء العلم ذاته يستند على قيم ومبادئ إجرائية يلتزم بها جميع العلماء. وجاء في التقرير أن المعيار النهائي للعلم هو الحقيقة، فإن هذه المعايير المهنية تتوافق مع علمية العلم، وأنه من الضروري للغاية ضمان التمسك بها من قبل العلماء أنفسهم. وبهذه الطريقة، سيتم ضمان جودة العمل البحثي وجودة نتائجه من خلال المبادئ ذاتها التي يستند إليها وعليها (Filliatreau, 2023).

بناء على المتن المعقد لنزاهة البحث العلمي وجودة نتائجه، يتجلى لنا أن البحوث الاجتماعية نمطين، الأول يقتصر على الإرث النظري وشبكاته المفاهيمية كخطاطات فكرية نمطية، والثاني يزاوج بين النظري والميداني، هنا تأتي أهمية التقنيات البحثية، علماً بأن تقاليد البحوث الاجتماعية تؤكد على أن مصدر المعرفة العلمية هو الميدان، لكن السؤال الذي يفرض نفسه علينا في هذا السياق هو كيف يتعامل الباحث مع الميدان؟

بناء على نتائج بحثنا، وجدنا أن معظم الأبحاث التي أنجزت في المحكمة الابتدائية بالرشيدية تعتمد على تقنية الملاحظة تعادل 80,60%، غير أن نسبة البحوث الكيفية المعتمدة على تقنية المقابلة لا تتجاوز 11,10%، في حين لا تتعدى البحوث الكمية التي اعتمدت على تقنية الاستمارة نسبة 8,30%. بناء على هذه القراءة الإحصائية يتبين لنا أن طبيعة الموضوع (فئة المرتفقين) الذي تستهدفه الأبحاث داخل هذه المحكمة، ونظراً لانشغالاتها المتعددة مع قضاياها الحساسة، يجعل تقنية الملاحظة أنجع من التقنيات الأخرى، بهدف استقراء آراء ومواقف وسلوكيات هاته الفئة المستهدفة.

تكمن أهمية الملاحظة في البحوث الاجتماعية في فهم سلوكيات الفرد أو المجموعة الاجتماعية، دون إخبارها، ما يترك للباحث إمكانيات كبيرة لجمع أكبر قدر من المعلومات والمعطيات، بناء على إشكالية بحثه وتساؤلاته وفرضياته العامة والفرعية فضلاً عن النموذج التحليلي والتفسيري الذي رآه الباحث مناسباً لتفسير موضوع بحثه، كما أن المبحوث يكون بعيداً عن إكراه السؤال والمقابلة المباشرة.





علاوة على ذلك، ومن خلال التراكمات العلمية في مجال العلوم الاجتماعية، تبين أن للملاحظة أهمية كبيرة في رصد وفهم الأفعال الاجتماعية والإنسانية، وعليه تشكل ملاحظة الوقائع الأساس المتين للمعرفة الإنسانية... ودائماً ما ينظر إلى الوقائع الاجتماعية ليس كموضوعات للإعجاب أو النقد، بل كموضوعات للملاحظة، لهذا فالعلوم الاجتماعية تهتم فقط بإقامة العلاقات المتبادلة بينها. بعد الملاحظة اهتم أوجست كونت Auguste Comte أيضاً بالتجريب، وأكد من خلال هذا الطرح أن المقارنة بين مختلف الحالات المتعاقبة للبشرية هي هدف العلوم الاجتماعية، وأن دراسة الظواهر الماضية التي تم النظر إليها ككل تمكن من التنبؤ، وهذا أمر مشروع عندما يستند إلى معرفة عامة دقيقة لهذه العلاقات الضرورية (Scouarnec, 2004).

بناء على ما سبق ذكره، يمكن القول بأن القيمة العلمية للبحوث الاجتماعية تقاس بمدى التغلب على الصعوبات النظرية المتعلقة بشكل كبير بموضوع البحث وإشكاليته، ثم الصعوبات الميدانية التي تضع الباحث على محك الواقع، وتدفع به إلى البحث الدائم عن الآليات المناسبة في اختيار العينة المجالية للدراسة. لتحقيق هذا التوازن بين النظري والميداني تكمن ضرورة التمكن المنهجي والخبرة الميدانية في الباحث المقبل على إنجاز البحوث الأكاديمية. فضلاً عن ذلك، ومن خلال المقابلة الميدانية مع عينة البحث المتواجدة بالمحكمة الابتدائية بالرشيدية، أكدت نسبة 72,20% منها أن البحوث الميدانية التي تتجز داخل هذه المحكمة تحترم أخلاقيات البحث العلمي، والتي يمكن قياسها بمجموعة من المؤشرات المبنية على المسؤولية الاجتماعية للعلوم الاجتماعية، بموازاة ذلك تظل مهمة البحث العلمي ليس فقط تقديم قراءات وصفية للمعطيات الميدانية، بل الرصد الجلي لمختلف المتغيرات والعلاقات السببية والقوانين التي تحكم تطور العلوم الاجتماعية.

في حين أكدت نسبة 27,80% أن الدراسات التي أنجزت في هذه المحكمة لا تحترم مبادئ البحوث العلمية، هذا الأمر في حقيقة الأمر يسيء إلى سمعة الباحثين ويعرقل مسار المعرفة العلمية المتراكمة، التي تفترض الصرامة المنهجية والمسؤولية الأخلاقية والنجاعة الاجتماعية والعلمية للبحوث والدراسات.

على هذا الأساس، نجد رهانات الباحثين في العلوم الاجتماعية والإنسانية بصفة عامة، تتمحور أساساً حول طرح الأسئلة القلقة، لأن الهاجس الذي يحكم الباحث الأكاديمي هو الكشف عن حقائق الأفعال الإنسانية والوقائع الاجتماعية، خصوصاً تلك التي تتعلق بمجموعة من الفئات الاجتماعية الهشة التي تعاني الفقر والبطالة والتفاوتات





الاجتماعية والتميزات الطبقية والطلاق... إلخ، لهذا تلزم هاته المواضيع من الباحث الحياد الموضوعي والتخلص قدر الإمكان من التمثلات الأولية حول الموضوع.

إلى جانب شروط نظرية المعرفة العلمية المتفق عليها من طرف الجماعة العلمية، تبقى مسألة تجويد نتائج الدراسة على عاتق الباحث، وترتبط بهذا الأخير ثلة من الشروط والظروف التي يشتغل فيها، بمعنى أن خبرته العلمية تقف عند درجته العلمية ومكانته الجامعية وطبيعة المخبرات البحثية التي ينتمي إليها. في حين وجب توفير مجموعة من الشروط للباحثين من أجل أن ينجزوا أبحاثا علمية تستوفي المبادئ السالفة الذكر، منها التمويل المادي للبحوث وتحقيق الجوائز التشريفية في حالة قام الباحث بدراسة في المستوى المطلوب.

❖ إكراهات مواضيع الاشتغال وأخلاقيات البحث الميداني داخل المحكمة الابتدائية بالرشيدية

إن الإكراهات التي تواجه الباحث متنوعة وتختلف حسب المواضيع التي يريد التطرق لها، فضلا عن الإكراهات الميدانية التي تقف بشكل كبير على القدرة التحليلية للباحث، ومدى تمكنه من موضوع بحثه. لهذا نجد بأن جودة النتائج لا تقف فقط عند طبيعة التقنية المعتمدة لجمع المعطيات، لأن الباحث خلال مسار بحثه تواجهه مجموعة من الإكراهات، التي تدخل في إطار الصعوبات الميدانية، وعلى الباحث أن يعتمد على مجموعة من الاستراتيجيات من أجل الحصول على قدر أكبر من المعلومات المتعلقة بموضوع بحثه. تختلف هذه الصعوبات حسب السياقات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية لمجتمع الدراسة، فضلا عن طبيعة العينة التي سوف يستجوبها الباحث. لهذا نجد حسب البحث الميداني أن الباحث الذي يختار المحكمة كموضوع للاشتغال والمحكمة الابتدائية بالرشيدية نموذجا تواجهه مجموعة من الإكراهات، من بينها صعوبة الاستجواب بنسبة تقدر بـ 36,10% تليها حساسية مواضيع الاشتغال بنسبة تعادل 27,80% ثم صعوبة الحصول على المعلومة بمعنى قاعدة البيانات بنسبة تقدر بـ 22,20%، إلى جانب ذلك نجد الصعوبات التي تتعلق بخصوصية الفئات المستهدفة (المرتفقين) بنسبة تعادل 13,90%. بناء على الطرح النظري، يتبين أن تحقيق وتطبيق مبادئ المعرفة العلمية يستدعي ضرورة تمكن الباحث من المعرفة النظرية والمنهجية والمفاهيمية، وأن يحترم التخصص نظرا لكون العلوم الاجتماعية والإنسانية بصفة عامة، تحتاج إلى التعمق على مستوى القراءات لتقادي الخط المفاهيمي، وبهدف إعادة بناء كل موضوع حسب سياقه المعرفي والعلمي. على هذا الأساس وبناء على نتائج البحث الميداني، نجد أن نسبة 88,90% من عينة بحثنا تؤكد أن من





بين العوامل المحفزة لغاية تجويد المعرفة العلمية الأكاديمية، سهولة الولوج إلى المعلومات وقاعدة البيانات الرقمية. تسهل هاته الإمكانية على الباحث مهمة إعادة بناء قاعدة البيانات والتي تتطلب جهدا كبيرا وزمنا طويلا، سواء من حيث عملية جمع المعطيات عن طريق تقنية الاستمارة أو المقابلة أو الملاحظة، أو من حيث ربط الانتظامات والعلاقات السببية بين المتغيرات والأسئلة.

إلى جانب ذلك، أقرت نسبة 11,10% من عينة البحث على أن من محفزات البحث العلمي تمويله ماديا، يعتبر هذا المعيار بمثابة السبب الحقيقي في إنجاح معظم الأبحاث الأكاديمية خصوصا تلك التي تستغرق مدة زمنية كبيرة منها. فمع التحولات التي عرفت المجتمعات الإنسانية، تغيرت الحياة العلمية، وهنا تدل مؤشرات قياسية على ذلك منها على سبيل المثال وجود مجلات علمية ربحية ومواقع علمية غير مجانية، بل أكثر من ذلك أن المعرفة العلمية في ظل هذه المجتمعات مكلفة ماديا، وتتطلب وجود الرساميل المادية.

استنتاجات البحث:

توصلنا من خلال بحثنا هذا إلى مجموعة من الخلاصات والاستنتاجات منها:

- أن تحقيق أخلاقيات البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية بصفة عامة، مهمة صعبة للغاية، نظرا لخصوصية الظاهرة الاجتماعية التي تتسم وتتميز بالتعقيد وتعدد عواملها المؤثرة وسياقات ظهورها.
- أن تحقيق أخلاقيات البحث العلمي داخل المرافق الاجتماعية يتطلب تمكن الباحث من الأدبيات المنهجية والمعرفية والنظرية، إلى جانب احترامه لخصوصيات وهوية التخصصات المعرفية والعلمية خصوصا في مجال العلوم الاجتماعية.
- أن الدراسات الميدانية في مجال المرافق الاجتماعية تواجهها مجموعة من الصعوبات الميدانية والنظرية منها على سبيل المثال صعوبة الاستجواب ثم صعوبة الولوج إلى المعلومة والحصول على قاعدة البيانات.
- أن أخلاقيات البحث العلمي تنبني على المسؤولية وشفافية النتائج والقدرة على بناء العلاقات السببية من طرف الباحث خصوصا في مجال العلوم الاجتماعية التي انفتحت على العلوم الحقيقية.





خاتمة:

بناء على نتائج البحث يمكن القول بأن جودة الأبحاث الاجتماعية، تقف عند قدرة الباحث على التعامل مع الميدان، نظرا لكون هذا الأخير هو مصدر المعرفة في مجال العلوم الاجتماعية. فضلا عن ذلك ونظرا لرهانات متعددة نجد بأن القيمة العلمية للبحث الاجتماعي تنبني على الالتزام الحيادي والموضوعي من طرف الباحث، وهنا نتحدث بشكل كبير عن موضوعية الذات وموضوعية الموضوع. هذه الثنائية هي التي كرست لنقاش علمي كبير في مجال العلوم الاجتماعية.

لائحة المراجع :

- أبراش، إبراهيم. (2009). المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية. 30-31
- لجوفي، محمد أحمد. (2013). تقييم واقع البحث التربوي في الجامعات اليمنية في ضوء مؤشرات جودة البحث العلمي الجامعي العالمي. مجلة الباحث الجامعي، (30). 100. doi: <https://doi.org/10.69844/07a4mb45>
- بورقبة، قويدر و حصباية، رحمة مجدة. (2020). البحث العلمي: "مفهوم، خصائص ومميزات، الباحث، البحوث العلمية. مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية. مجلد 3 (1). 111-121. <https://asjp.cerist.dz/en/article/135032>
- بوقريط، فاطمة. (2024). تدريس الأخلاقيات الجامعية ودورها في ترسيخ أخلاقيات البحث العلمي. مجلة سوسيولوجيا، مجلد 08 (01)، 13. <https://asjp.cerist.dz/en/article/241399>
- حسن، عمرو حسن فتوح. (2022). أخلاقيات البحث العلمي في الرسائل الجامعية (الماجستير والدكتوراه) بتخصص المكتبات والمعلومات: دراسة تحليلية. المجلة الدولية لعلوم المكتبات و الكليات، مجلد 9 (2). 88-115. <https://www.researchgate.net/publication/366646671>
- دويدري، رجا ووحيد. (2000). البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العلمية (الإصدار 1). دمشق، سورية: دار الفكر





زهران، منى. (2024). بيئة تعلم إلكترونية قائمة على النظرية التواصلية لتنمية مهارات بعض تطبيقات الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي لدى طلبة الدراسات العليا بكلية التربية جامعة أسيوط. مجلة كلية التربية مركز أ.د. أحمد المنشاوي للنشر العلمي والتميز البحثي، 40(6)، 110. DOI: 10.21608/mfes.2024.373762

فواز، فرح خير الله. (2018). أخلاقيات البحث العلمي. مجلة العلوم الإسلامية، مجلد 2018 (18)، 566-565. <https://search.emarefa.net/detail/BIM-916549>

قريمس، مسعود. (2023). الموضوعية والحياد القيمي في العلوم الاجتماعية. مجتمع تربية عمل، المجلد 08(1)، 42. <https://asjp.cerist.dz/en/article/228455>

مارتن، أوليفيه. (2017). البناء الاجتماعي للعلوم، ترجمة محمد أحمد طجو. مجلة التعريب (52).

محمد، أحمد عمر أحمد. (2023). فاعلية برنامج قائم على مدخل تكاملي لطبيعة العلم في تنمية فهم طبيعة العلم وتقدير جهود العلماء لدى طلاب المرحلة الثانوية. مجلة كلية التربية أسيوط، مجلد 39 (6)، 28. doi:10.21608/mfes.2023.315594

Coutellec, L. (2019). Penser l'indissociabilité de l'éthique de la recherche, de l'intégrité scientifique et de la responsabilité sociale des sciences. *Revue d'anthropologie des connaissances*, 132(2), 381-398. doi:<https://doi.org/10.3917/rac.043.0381>

Filliatreau, G. (2023). L'intégrité scientifique : des normes professionnelles fondées sur la recherche. *Les Cahiers Portalis*, 12(2), 95-105.

Gauthier, B. (2009). *Recherche sociale de la problématique à la collecte des données* (éd. 5e). Québec : Presses de L'université du Québec.

Lahire, B. (2018). *Les ambitions théoriques de la sociologie*. *Sociologie*, 9(1), 61-71. <http://journals.openedition.org/sociologie/3406>

Leonelli, S. (2019). *La recherche scientifique à l'ère des Big Data: Cinq façons dont les Big Data nuisent à la science et comment la sauver*. Editions Mimésis.





Livnat, Z. (2006). Rhétorique de l'objectivité et présence de l'auteur dans l'écriture en sciences sociales. *Questions de communication*, 9(1), 95–121. doi:
<https://doi.org/10.4000/questionsdecommunication.7924>

Renault, E. (2021). Les sciences sociales critiques face à la souffrance au travail et aux suicides au travail. Controverses scientifiques, épistémologiques et politiques. *Travailler*, 46(2), 145–164.
<https://doi.org/10.3917/trav.046.0145>

Scouarnec, A. (2004). L'observation des métiers: définition, méthodologie et “actionnabilité” en GRH. *Management & Avenir*, 1(1), 23–42. doi:<https://doi.org/10.3917/mav.001.0023>

Vassy, C., & Keller, R. (2008). Faut-il contrôler les aspects éthiques de la recherche en sciences sociales, et comment ? . *Mouvements*, 5556(3), 128–141. doi
[:https://doi.org/10.3917/mouv.055.0128](https://doi.org/10.3917/mouv.055.0128)

Yokuş, G., & Akdağ, H. (2019). Identifying quality criteria of a scientific research adopted by academic community: a case study. *International journal of eurasia social sciences*, 10(36), 516–527. <https://www.researchgate.net/publication/338571955>

